(٢)
الإيمان والعقل
بين النصرانية والإسلام

كانت عَلاقة الإيمان بالعقل، وعَلاقة العقل بالعنف: أهم ما شغل البابا في محاضرته في الجامعة الألمانية، التي كان يدرِّس فيها من قبل.

ويُعلِّق البابا بنديكت على ما نقله عن الإمبراطور البيزنطي الأرثوذكسي في محاوراته للمسلم الفارسي، فيقول:

(الجملة الحاسمة في تلك المحاورة ضدَّ الإكراه على الإيمان هي: (ألا يتصرَّف الإنسان وفقا للعقل هو أمر مخالف لطبيعة الرب). ويلاحظ المُحرِّر ثيودور خوري أنه بالنسبة للإمبراطور البيزنطي المُثقَّف بالفلسفة اليونانية هذه الجملة لا تحتاج إلى إثبات، لأنها دليل بنفسها. لكن بالنسبة للتعاليم الإسلامية: الله لا شأن له إطلاقا بالعقل (فوق العقل، يتجاوزه، لا يُقارن به). إرادته لا يحدُّها أي من معاييرنا بما في ذلك المعقولية. وينقل خوري هنا من عالم الإسلاميات الفرنسي أرنالدز: ما ينقله الأخير عن ابن حزم: من أن الله ليس مُلزما حتى بكلماته، وليس هناك

ما يُلزمه أن يُوحي بالحقيقة. لو كانت تلك إرادة الله: أن نعبد الأصنام، لفعلنا! (انتهى كلام ابن حزم بحسب النقل الفرنسي عنه).

● **وقفات تأملية مع ما نقله البابا:**

ولنا عدَّة وقفات مع هذه الفقرة، التي اعتمد فيها البابا على عالم اللاهوت الألماني اللبناني الأصل ثيودور خوري.

● **الوقفة الأولى مع البابا:**

الوقفة الأولى مع جملة: (ألا يتصرف الإنسان وفقا للعقل، هو أمر مخالف لطبيعة (جوهر) الرب) ما مدلول هذه الجملة؟ ما معنى (مخالف لطبيعة الرب)؟ لو قال: مخالف لإرادة الرب، أي لما يُحبُّه الرب ويرضاه من خَلقه، أو مُخالف لأمر الرب الذي بلَّغه الأنبياء عنه إلى عباده ... لو قال شيئا من ذلك لكان مفهوما. ولكنه قال: مخالف لطبيعته أو جوهره، وكيف يستطيع المخلوق أن يخالف طبيعة الخالق؟

والعجيب أن خوري الناقل عن الإمبراطور: ذكر أن هذه الجملة لدى الإمبراطور الذي امتزجت تعاليمه النصرانية بالفلسفة اليونانية: لا تحتاج إلى إثبات، لأنها دليل بنفسها!

وقد عرَف المسلمون الفلسفة اليونانية، وتعمَّقوا فيها، وبلغوا فيها مبلغا عظيما، وسيطرت على عقول فئة منهم، هم فئة (الفلاسفة) الذين يطلق عليهم مؤرخو الفلسفة: اسم

(المدرسة المشَّائية الإسلامية)[1] ، التي تشمل الكِندي والفارابي وابن سينا، ومَن سار في دربهم. وكانت مهمَّتهم الأولى تتلخَّص في التوفيق بين الدين والفلسفة، أو بين الشريعة والحكمة.

وقد اصطدم المتكلمون والفقهاء بالفلاسفة، ونقدهم حُجَّة الإسلام الغزالي في كتابه الشهير (تهافت الفلاسفة) وخطَّأهم في سبع عشرة مسألة، وكفَّرهم في ثلاثة. كما نقدهم بعد ذلك ابن تيمية وغيره. ودافع عنهم العلامة ابن رشد في كتابه (تهافت التهافت) الذى رد به على الغزالى.

ومن المعروف أن الفلسفة اليونانية، تشتمل على ألوان كثيرة، تتنوَّع وربما تتناقض، من الفكر، فهناك الشاكُّون والمُشكِّكون من السوفسطائية ومَن تبعهم، وهناك الجاحدون الماديُّون الذين لا يؤمنون بالألوهية، وهناك الوثنيون الذين يؤمنون بآلهة اليونان المختلفة، وهناك المؤلِّهون، الذين يُثبتون الإله، مثل الفلاسفة الكبار: سقراط وأفلاطون وأرسطو.

ولكن تأليه هؤلاء ليس تأليها خالصا كالذي جاءت به الرسالات السماوية، حتى إن أرسطو، يعلم الدارسون أن إلهه لا يُحرِّك في الكون ساكنا، ولا يعلم عنه شيئا، فليس هو علَّة فاعلة في الكون، بل علَّة غائية، يتحرَّك الكون شوقا إليه. ولذا قال

---

(١) لأن معلمهم الأول: أرسطو، وهو مؤسس المدرسة المشائية اليونانية، وسمِّيت كذلك، لأنه كان يدرس طلابه وهو يمشي في الحديقة!

مـؤرخ الفلسـفـة الأمـريكي ول ديورانت في كـتـابه (مـبـاهج الفلسفة) : يا لإله أرسطو من إله مسكين! إنه مثل ملك الإنجليز، يملك ولا يحكم، لأنه لا يُدبّر في هذا العالم أمـرا . وإلـه أرسطـو لا يعلم شيئا إلا ذاته، وأشدُّ منه في ذلك (أفلوطين) الذي قال : إن الإله لا يعلم شيئا حتى ذاته!!

فيـا تُرى مـاذا عند الإمبـراطور من العناصـر الإيجـابيـة التي تُثبت فكرة الألوهية مما اكتسبه من الفلسفة الإغريقية! وقد ذكر البابا في محاضرته بعد ذلك مواقف رجال النصرانية من الفلسفة اليونانية، واختلافهم حولها إلى ثلاث فئات.

الوقفة الثانية مع البابا :

والوقـفـة الثـانيـة عند قـول البـابا : نـقـلا عن خـوري : لكن بالنسبة للتعاليم الإسلامية : الله لا شأن له إطلاقا بالعقل، (فوق العـقل، يتـجـاوزه، لا يقـارن به)، مـشيـئـة الله لا يحـدُّها أي من معاييرنا بما في ذلك المعقولية!

هل هذا الكلام صـحـيح؟ الجـواب : لا، بل لا صـحَّـة لهـذا الكلام بالمرَّة. فـعلم الكلام الإسلامي (الذي يختصُّ بالبحث في العقـيـدة) سواء عند المعتزلة أم الأشاعرة أم الماتريدية : علم قائم على العقل، والعقل وحده. ولا يُدخلون فيه النقل إلا استئناسا، وخصوصا في باب السمعيات. أما الإلهيات والنبوات فإن الأساس فيها المنطق العقلي، والدليل المُعتمد فيها هو الدليل العقلي.

ومَن قـرأ كـتـب علم الكلام الشـهـيـرة، مـثل (المواقف)

للإيجي، وشرحها للشريف الجرجاني، و(المقاصد) وشرحها لسعد الدين التفتازاني، و(الطوالع) للبيضاوي: عرَف حقيقة ما نقول.

فدعوى أن (الله) في التعاليم الإسلامية: لا شأن له بالعقل: دعوى مرفوضة. بل ما يرفضه العقل من صفات الله لا يثبت لله سبحانه، حتى لو جاءت به نصوص من القرآن والسنة، لا بدَّ أن تؤول تأويلا يُخرجها عن ظاهرها، حتى تتَّفق مع العقل، وهذا أمر متفق عليه بين المعتزلة وأهل السنة من الأشاعرة والماتريدية ومَن وافقهما.

وهذا سرُّ المعركة الدائرة بين السَّلَف والخَلَف فيما يُسمَّى بقضية (آيات الصفات) و(أحاديث الصفات) مما يُثبت لله تعالى ما يُشبِّهه بالمخلوقات مثل الوجه واليدين والقدمين والأصابع والأنامل، والنزول والصعود، ونحوها. مع أن مثل هذه العبارات منتشرة في التوراة، وخصوصا سفر التكوين، وهم يأخذونها على ظاهرها، تشبيها للخالق بخلقه، وهو ما يرفضه العقل المسلم، باتفاق السلف والخلف. ويعتبره كفرا ومُروقا من الدين ولهذا يضلِّل الجميع (المشبِّهة، والمجسِّمة) بل يكفِّرونهم إذا لم يكن لهم تأويل تسيغه اللغة. فالله تعالى في الإسلام: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص: ٤] .

والمسلمون يقفون من هذه النصوص مواقف ثلاثة:

(١) السكوت عنها، وتفويض علمها إلى الله تعالى.

(٢) إثباتها لله تعالى مع نفي التشبيه والتمثيل، فيقال: لله يد ليست كأيدينا، وعين ليست كأعيننا.

(٣) تأويلها على ما تقتضيه اللغة من المجاز والكناية وغيرها، فيقال في قوله: ﴿ **يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ** ﴾ :كناية عن البخل، ونحو ذلك [١].

والقول بأن مشيئة الله في التعاليم الإسلامية، لا يحدُّها شيء، ولا أي معيار من معاييرنا، بما في ذلك (المعقولية): قول مرفوض، فمشيئة الله تعالى وقُدرته وعلمه وحياته وسمعه وبصره، وكل صفاته لا يجوز أن تخرج عن حدود العقل.

ولكن أي عقل؟ نحن هنا نعني بالعقل: العقل المنطقي العام، لا العقل المُتحيِّز لثقافة معينة، أو المُتشبِّع بفكرة رسخت فيه عن طريق التقليد، أو عن طريق الظن والتخمين، فهذا ليس هو العقل الذي يحتكم إليه العالم المسلم، بل المراد هنا: العقل الحُر، الذي يبني مسلَّماته على أدلة قطعية، لا يتطرَّق إليها خلل منطقي، أو رِيبة في مُقدماتها. فهذا وحده هو الذي يعتمد عليه في ساحة العقائد، التي ترفض الظن في موضع اليقين، فقد عاب

---

(١) للمزيد راجع ما ذكرناه حول هذا الموضوع في كتابنا: (فصول في العقيدة بين السلف والخلف) طبعة مكتبة وهبة القاهرة.

القرآن على المشركين بقوله: ﴿ **وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً** ﴾ [النجم: ٢٨].

وقد صنَّف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابا نشر في عشرة مجلدات، لبيان قضية جوهرية واحدة، وهي: (درء تعارض العقل والنقل) وقد يذكر أحيانا تحت عنوان: (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) وبيَّن في هذا الكتاب الكبير العميق: أن العقل المراد ليس هو العقل التابع لفلسفة اليونان، المسلِّم بكل مقولاتها، التي يعتبرها أصلا، وما عداها تبعا؛ بل المقصود العقل المجرَّد من ضغط المواريث والأهواء والتبعية لأفكار الآخرين.

وما قاله ابن تيمية مسلَّم ومقبول لدى علماء الإسلام بصفة عامة، من جميع المذاهب والمدارس والاتجاهات.

والذي نقرِّره بوضوح: أن مشيئة الله وإرادته في التعاليم الإسلامية مُقيَّدة بحكمته سبحانه، فلا تنفصل المشيئة بحال عن الحكمة، فلا يريد الله سبحانه شيئا يُخالف حكمته في خَلقه، أو حكمته في أمره، لأن من أسماء الله تعالى الثابتة له: (الحكيم)، وقد ورد في القرآن عشرات المرات، فهو حكيم فيما خلق، وحكيم فيما شرع، لا يخلق شيئا باطلا، ولا يشرع شيئا عبثا.

ولذلك لا يشاء لخَلقه إلا ما فيه خيرهم وصلاحهم، ولا يشاء شرًّا مُطلقا لهم، بل يشاء من الشرِّ الجزئي ما هو من لوازم

الخير. ولذا جاء في مناجاة النبي ﷺ لربه: "الخير بين يديك، والشرُّ ليس إليك" (١).

حتى إن طائفة المعتزلة من أوائل المتكلمين المسلمين: قالوا: إن فعل الصلاح والأصلح واجب على الله تعالى.

وأهل السنة لا يجرؤون على أن يقولوا: إن هناك شيئا واجبا على الله. وإن كان مُحقِّقوهم يقولون: إنه لا يفعل إلا ما فيه الخير والصلاح لخَلقه، لأنه بَرٌّ كريم، ورحمان رحيم، لا يبخل عن خير لعباده، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣].

● **الوقفة الثالثة مع البابا:**

والوقفة الثالثة: لمناقشة ما نقله عالم الإسلاميات المستشرق الفرنسي (أرنالدز) عن ابن حزم حيث إنه لم يُفهم حقَّ الفَهم، ولم يُوضع في موضعه الصحيح. فابن حزم يرفض مبدأ (الحسن والقبيح العقليين) الذي تبنَّاه المعتزلة، وينفي أن في الأشياء حُسنا ذاتيا اقتضى الأمر الشرعي بها، كما أن فيها قُبحا ذاتيا اقتضى نهي الشرع عنها. بل الحُسن والقُبح يأتي للأشياء من أمر الشرع بها، ونهيه عنها.

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٧٧١)، وأحمد في المسند (٨٠٣)، وأبو داود في الصلاة (٧٤٤)، والترمذي في الصلاة (٢٦٦)، والنسائي في الافتتاح (٨٩٧)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (٨٦٤)، عن علي، ونصه: "... والخير كله في يديك والشر ليس إليك ...".

فالحَسَن ما حسَّنه الشرع، والقبيح ما قبَّحه الشرع. ولو أن الشرع جاءنا بعكس ما جاءنا به لكان هو المطلوب منا.

فلو أن الشرع أمرنا بالشرك وعبادة الأوثان، لكان ذلك عند ابن حزم حسنا، ما دام الله تعالى قد أمر به، ولو أنه نهانا عن التوحيد، لكان قبيحا، لأن الله نهانا عنه.

وذلك أن ابن حزم ظاهري النَّزعة، يُنكر التعليل للأحكام، ويرفض إثبات الحكمة لها، ولهذا ينفي القياس في الفقه ولا يُثبته كما يرى ابن حزم: أن العقل مخلوق بعد أن لم يكن، وهو مخلوق على ترتيب إرادة الله له، ولو شاء لخلقه على ترتيب آخر، غير الترتيب الذى نعرفه الآن، ولكان حكمه على الأشياء، من حيث وجوب الواجبات، واستحالة المستحيلات، وإمكان الممكنات: حكما آخر غير حكمه الآن. هو – من الناحية العقلية المحض – يُجوِّز أن يكون المأمور به منهيا عنه، والمنهى عنه مأمورا به.

● **نص كلام ابن حزم من كتابه الإحكام:**

وهذا ما قرره بوضوح فى كتابه الأصولى المعروف (الإحكام فى أصول الأحكام) يقول: (وليس اعتقادنا التوحيد حقًّا ولا حكمة بذاته، دون أن يكون لله فيه أمر، ولكن إنما صار حقًّا وعدلاً وحكمة؛ لأن الله تعالى أمر به ورضيه وسمَّاه حقًّا وعدلا وحكمة فقط، فهذا دين الله عز وجل الذي نصَّ عليه بأن يفعل

ما يشاء؛ وأنه: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، وأنه لو أراد أن يتَّخذ ولدا لاصطفى ممَّا يخلق ما يشاء، وهذا هو القول الذي دلَّت العقول على صحته وبطلان ما عداه، لأن العقل يشهد أن الله تعالى خلقه، وأنه كان تعالى حقًّا واحدا أولا، إذ لا نفس حيوانية ولا عقل مركَّب فيها ولا في غيرها، ولا جوهر ولا عرض، ولا عدد ولا معدود ولا رتبة من الرتب، وأنه تعالى خلق النفوس بعد أن لم تكن، وخلق العقول على ما هي عليه بعد أن لم تكن، ورتَّب فيها الرتب على ما هي عليه بعد أن لم يكن شيء منها، وأنه لو شاء أن يخلق العقول على غير ما هي عليه، وأن يرتِّب الأمور فيها على خلاف ما رتَّبها لفعله، ولما تعذَّر ذلك عليه. ولكان حينئذ هو الحقُّ والعدل والحكمة، وما عداه الظلم والجَور والعبث، لا معقِّب لحكمه.

ومَن ادَّعى غير هذا، فقد ادَّعى أن رتبة العقل المجهول في النفس كانت موجودة إذ لا عقل ولا نفس، وهذا عين التناقض والخبال والخُلف والمُحال، ومن أنار الله تعالى عقله وسيَّره لأن يستضيء به، وتصوَّر له حدوث العالم بعد أن لم يكن، أشرف على صحة ما ذكرناه وأيقنه وشاهده وعلمه ضرورة، ولم يكن عنه له محيد أصلا. ومَن أصحب الله تعالى نفسه الحَيرةَ، وتمييزه الضعفَ، تحيَّر وتصوَّر الأمور بخلاف ما هي عليه، ولم يخرج إلى

طرف. وظنَّ الظنون المُردية، ولله تعالى الحمد على ما علَّم وهدى، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) (١).

ومن أقوال ابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام): (والعقل لا يوجب على الباري تعالى حكما، بل الباري تعالى خالق العقل بعد أن لم يكن، ومرتِّب له وفيه ما قد رتَّب مما لو شاء أن يخترعه ويرتِّبه على خلاف ذلك لفعل، وإنما العقل مُفهِم عن الله تعالى مراده، ومميِّز للأشياء التي قد رتَّبها الباري تعالى على ما هي عليه فقط.

فقال هؤلاء: إن الكفر والظلم لا يتوهم جواز استباحته.

قال علي: (أى ابن حزم) ولا دليل على ما ذكروا، بل قد كان ممكنا أن يأمرنا تعالى بالكفر به وبجحده وبعبادة الأوثان وبالظلم، ولكنه تعالى قد أخبرنا أنه لا يفعل ذلك، فعلمنا أن ذلك لا يكون أبدا، ليس لأنه ممتنع منه عزَّ وجلَّ لو شاءه، ولا أنه تعالى عاجز عن ذلك لو أراده، ولكن لأنه لا يقول إلا الصدق، وقد أخبرنا أن ذلك لا يكون، وأنه لا يرضى لنا الكفر، ولا يأمر أن نتَّخذ إلهين اثنين، فلما أخبرنا بذلك منعنا من كونه، كما منعنا أن يأتي رسول بعد محمد ﷺ) (٢).

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام جـ ١ صـ٤٥٠، ٤٥١ طبعة مطبعة الإمام بالقاهرة.

(٢) المرجع السابق صـ٤٦٣.

هذا ما قاله ابن حزم فى هذه القضية الكبيرة، بناء على رأيه فى أن العقل مخلوق، وأن العالم كله حادث، وأن كل شيء كان يمكن - لو أراد الله - أن يكون على غير ما هو عليه. إذ لا رادَّ لإرادة الله، ولا معقب لحكمه.

ولكن مذهب ابن حزم وفقهه، لا يُوافق عليه جمهرة علماء الأمة الإسلامية، وليس هو الفكر الذي ساد المدارس الإسلامية، ووجَّه الثقافة الإسلامية، بل هو فكر مرفوض من معظم الطوائف الإسلامية.

وممَّن ردَّ على هذا المنطق الأعوج، والفهم الأعرج: شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، فضلا عن المعتزلة وسائر علماء الماتريدية.

حتى الذين يقولون من الأشاعرة: الحَسَن ما حسَّنه الشرع، والقبيح ما قبَّحه الشرع. لا يصلون إلى الحدِّ الذي وصل إليه ابن حزم.

ولن أجد أبلغ ولا أوضح من كلام شيخنا العلاَّمة الدكتور محمد عبد الله دراز في توضيح هذه القضية، إذ قال في كتابه (كلمات في مبادئ علم الأخلاق) وقد درَّسه لنا في تخصص التدريس بالأزهر، وذلك حين قرَّر أن الإسلام يرجع إلى العقل والفطرة في الحُكم الخُلُقي أو الإلزام الخُلُقي قبل ورود الشرع، وفي أثناء نزول الشرع، وبعد انتهائه. ويُدلِّل على ذلك بالنصوص من القرآن والحديث، ثم يقول متسائلا: (وبعد فما لي أراك ها هنا في شيء من الدهشة والاضطراب، كأنك تخشى أن نكون في

هذه القضية قد أقدمنا على أمر خطير؟ لعلك سمعتَ بعض أهل العلم يقولون: إن تحكيم العقول في حُسن الأفعال وقُبحها إنما هو مقالة أهل الاعتزال، وإن أهل السنة لا يرون للأفعال في نفسها حُسنا ولا قُبحا، وإنما الحَسَن ما أمر به الشرع، والقبيح ما قبَّحه الشرع!

ألا فاعلم أنه ليس في الدنيا عاقل: أشعري ولا معتزلي ولا غيرهما، يُنكر ما منحه الله للإنسان من مَلَكَة التمييز بين الأفعال، والحُكم عليها بالحُسن أو القُبح، بمعنى أن بعضها يُعدُّ صفة كمال، وبعضها يُعدُّ صفة نقص، أو أن بعضها يقبله الطبع المستقيم، وبعضها يمجُّه الذوق السليم، أو أن بعضها يُمدح فاعله، وبعضها يُذمُّ مرتكبه ... فذلك كلُّه مما لا جدال فيه.

وأما الجدل الذي سمعتَ خبره بين الأشاعرة والمعتزلة كان في شأن آخر: وهو أن هذه الأحكام التي تُصدرها عقولنا، هل نجزم بمطابقتها للواقع وبأنها هي حُكم الله في نفس الأمر؟ وهل نعتقد أن الله كلَّفنا باتباعها، وسيحاسبنا عليها، ويجزينا بها مثوبة أو عقوبة، من قبل أن يُرسل بها رسولا من عنده، أو يُنزل إلينا بها كتابا نقرؤه؟ أم أننا ينبغي لنا ألا نتخذَّ أحكامنا مرآة صادقة لأحكام الله، ولا نجترئ على القول بأنها مقياس أمره ونهيه، إلا أن يبعث إلينا من عنده، من يُقرُّنا عليهما، ويُلزمنا بقضيتهما[1]؟) اهـ.

---

(١) انظر: كلمات في مبادئ علم الأخلاق.

وهذا ما قرَّره العلاَّمة سعد الدين التفتازاني، المُتكلم الأُصولي البلاغي الشهير في كتابه (شرح المقاصد) أي مقاصد الطالبين في أصول الدين. قال رحمه الله:

(قد اشتهر أن الحُسن والقُبح عندنا شرعيان، وعند المعتزلة عقليان. وليس النزاع في الحُسن والقُبح بمعنى صفة الكمال والنقص، كالعلم والجهل. وبمعنى الملاءمة للغرض وعدمها، كالعدل والظلم. وبالجملة كل ما يستحقُّ المدح أو الذمَّ في نظر العقول، ومجاري العادات، فإن ذلك يُدرك بالعقل، وَرَدَ الشرع أم لا.

وإنما النزاع في الحُسن والقُبح عند الله تعالى، بمعنى استحقاق فاعله – في حُكم الله تعالى – المدح أو الذمَّ عاجلا، والثواب والعقاب آجلا.

ومبنى التعرُّض للثواب والعقاب على أن الكلام في أفعال العباد، فعندنا ذلك بمُجرَّد الشرع، بمعنى أن العقل لا يحكم بأن الفعل حَسَن أو قبيح في حُكم الله تعالى، بل ما ورد الأمر به فهو حَسَن، وما ورد النهي عنه فقبيح، من غير أن يكون للعقل جهة مُحسِّنة أو مُقبِّحة في ذاته، ولا بحسب جهاته واعتباراته. حتى لو أمر بما نهى عنه صار حَسَنا وبالعكس.

وعندهم للفعل جهة مُحسِّنة أو مُقبِّحة في حُكم الله تعالى، يُدركها العقل:

بالضرورة، كحُسن الصدق النافع، وقُبح الكذب الضار.
أو بالنظر، كحُسن الكذب النافع، وقُبح الصدق الضار.
أو بوُرود الشرع، كحُسن صوم يوم عرفة، وقُبح صوم يوم العيد.

فإن قيل فأي فرق بين المذهبين في هذا القسم؟

قلنا: الأمر والنهي عندنا من مُوجبات الحُسن والقُبح، بمعنى أن الفعل أُمر به فحُسن ونُهي عنه فقُبح. وعندهم من مقتضياته، بمعنى أنه حسُن فأُمر به، أو قبْح فنُهي عنه، فالأمر والنهي إذا ورد كشفا عن حُسن وقُبح سابقين حاصلين للفعل لذاته أو لجهاته)[1].

● **الإسلام والعقل:**

ركَّز بابا الفاتيكان في محاضرته على قضية العقل وصلته بالإيمان، أو الإيمان وصلته بالعقل، واعتبر الديانة النصرانية ديانة قائمة على العقل! ولهذا رفضت العنف، بخلاف الإسلام، الذي اعتبر الجهاد فريضة. وهو يرى ذلك أمرا ضدَّ العقل، وهو ينافي (الطبيعة الإلهية)، التي تتنافى مع كل عمل يقوم على استخدام القوة مع الآخرين، وهذا أمر يستحق المناقشة.

● **العقل بين القرآن والكتاب المقدس:**

هل صحيح أن النصرانية تُعنى في عقائدها برعاية العقل، وترفض كل ما يخالفه؟

---

(١) شرح المقاصد للتفتازاني صـ ١٤٨، ١٤٩.

وهل صحيح أن الإسلام لا يُعنى بأمر العقل، ولا يبالي أن يناقضه في عقائده؟

الحقيقة: أن الردَّ على هذين السؤالين كليهما بالنفي. بل العكس هو الصحيح، بل الصواب الذي تثبتُهُ كلُّ البراهين من داخل الدينين ونصوصهما ومصادرهما، ومن خلال موقف كل منهما مع العقل والعلم في التاريخ.

مَن يقرأ الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد: فلا يكاد تمرُّ به هذه الكلمات: عقل يعقل، وتفكَّر يتفكَّر، ونظر ينظُر، وكلمات: البُرهان والحجَّة والبيِّنة، والحكمة والفقه، والعلم والتدبُّر، والألباب والنُّهي، وأمثالها.

وهذه الكلمات شائعة في القرآن الكريم في سُوره المكيَّة والمدنيَّة، وقد ألَّفتُ كتابا سميتُه: (العقل والعلم في القرآن الكريم)[1]، بيَّنتُ فيه موقف القرآن من العقل والعلم، وهو أمر في غاية الوضوح. وهو ما جعل كاتبا عربيا مدنيا كبيرا مثل الأستاذ عباس العقاد، يؤلِّف كتابا عنوانه: (التفكير فريضة إسلامية).

إن المحقِّقين من علماء الإسلام مثل: الباقلاني والإسفراييني والجُويني والغزالي والرَّازي والآمدي، وغيرهم: جعلوا العقل أساس

---

(١) نشر مكتبة وهبة في مصر، ومؤسسة الرسالة في بيروت، وطبع عدة مرات.

النقل، ولو انتفى العقل لانهدم النقل. أي انتفىَ ثبوت الوحي والنبوة، لأن النبوة لم تثبُت إلا بالعقل، إذ يستحيل أن تثبُت بالنقل، وإلا لزم الدور.

ويُعبِّر الإمام الغزالي عن ذلك بأن العقل هو الذي يثبتُ النقل، وبعد ذلك (يعزل العقل نفسه) ليتلقَّى من الوحي الإلهي، قائلا لكلِّ ما يأمره به أو ينهاه عنه: ﴿ **سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا** ﴾ [البقرة:٢٨٥]

ويُقرِّر المحقِّقون من العلماء: أن إيمان المُقلد غير مقبول، ولا يُحقِّق له النجاة عند الله والخلاص في الآخرة، بل يجب أن يؤمن عن طريق الدليل، ولو كان إجماليا، وغير مُرتَّب ترتيبا منطقيا. قال تعالى: ﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [النمل:٦٤]، ﴿ **نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [الأنعام:١٤٣]. كما قال صاحب الجوهرة في علم التوحيد:

إذ كلُّ مَن قلَّد في التوحيد إيمانُه لم يخلُ من ترديد

وهذا بخلاف الإيمان في النصرانية، فهو قائم على الوجدان لا على البُرهان، وعلى التسليم لا على التفكير، وعلى العقلية لا النظر ولهذا شاع عندهم قولهم: آمن ثم اعلم! اعتقد وأنت أعمى! أغمض عينيك ثم اتبعني!

● **الإمام محمد عبده يردُّ على فرح أنطون:**

وقد ثارت قضية مُشابهة من بعض الوجوه، لقضية البابا في

عصر الشيخ الإمام محمد عبده، أثارها الكاتب اللبناني فرح أنطون في (مجلة الجامعة)، التي كان يُصدرها، وزعم فيها أن النصرانية بما فيها من التسامح تتَّسع للعلم والفلسفة بما لا يتَّسع له صدر الإسلام، الذي يجمع بين السُلطتين الرُّوحية والزمنية في صورة قيادة واحدة.

وردَّ عليه الأستاذ الإمام بمقالات علمية فكرية موضوعية موفَّقة، بقلمه البليغ، وبعقله الكبير، وبثقافته الرَّحبة، فأبطل حُجَّته، وأسقط دعواه[1]، وبيَّن بما لا يَدَع مجالا للشك: أن الإسلام بأصوله القطعية هو الذي يتَّسع حقًّا للعلوم والفلسفات، وهو الذي أقام العلم والمدنية، ووسع الفلسفة، ولم يعرف تاريخه صراعا بين العلم والدين، كما عرَفته أوربا المسيحية. وقد صدر بعد ذلك في كتاب بعنوان: (الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية) نشرته (المنار) وطبع عدة مرات، بتعليق تلميذه العلامة محمد رشيد رضا.

ولا بأس هنا أن نقتبس بعض ما قاله الشيخ الإمام رحمه الله، وهو يتحدث عن أصول الإسلام، قال:

---

(١) كما ردَّ على رينان في محاضرته في السوربون عن (الإسلام والعلم)، وأن الإسلام لا يشجع الجهود العلمية! إلخ. كما ردَّ على المستشرق الفرنسي (هانوتو) بمقالاته الشهيرة. وقد أشرنا إلى ذلك من قبل.

الأصل الأول للإسلام: النظر العقلي لتحصيل الإيمان:

(فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلي. والنظر عنده: هو وسيلة الإيمان الصحيح، فقد أقامك معه على سبيل الحُجَّة وقاضاك إلى العقل، ومَن قاضاك إلى حاكم فقد أذعن إلى سلطته، فكيف يمكنه بعد ذلك أن يجور أو يثور عليه؟

بلغ هذا الأصل بالمسلمين أن قال قائلون من أهل السنة: إن الذي يستقصي جهده في الوصول إلى الحقِّ، ثم لم يصل إليه ومات طالبًا غير واقف عند الظنِّ، فهو ناج. فأي سَعة لا ينظر إليها الحَرج أكمل من هذه السعة؟

● **الأصل الثاني للإسلام: تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض:**

أُسرع إليك بذكر أصل يتبع هذا الأصل المتقدِّم قبل أن أنتقل إلى غيره: اتفق أهل المِلَّة الإسلامية إلا قليلاً ممَّن لا يُنظَرُ إليه: على أنه إذا تعارض العقل والنقل [1]، أُخِذَ بما دلَّ عليه العقل، وبقي في النقل طريقان:

---

(١) يعني إذا تعارض الدليل العقلي القطعي مع ظاهر النقل غير القطعي الثبوت والدلالة - كما صرح به العنوان - يؤخذ بالدليل العقلي القطعي إلخ، وخرج بالقطعي: النظريات العقلية غير القطعية، كأكثر نظريات الفلاسفة والمتكلمين، فهذه لا تُقدَّم على ظاهر النقل الصحيح، وإن لم يكن قطعي الدلالة. (فإن قيل): وما تقولون في تعارض الدليلين القطعيين من العقل والشرع، وأيهما تقدمون؟ ما يقوله علماء الإسلام كافة: إن القطعيين لا يتعارضان، وإن صحيح المنقول في الإسلام موافق دائما لصريح المعقول، ففرض التعارض بينهما باطل.

طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه.

والطريق الثانية: تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة[1]، حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل.

وبهذا الأصل الذي قام على الكتاب وصحيح السنة وعمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، مُهِّدَتْ بين يدي العقل كل سبيل، وأُزيلَتْ من سبيله جميع العقبات، واتَّسع له المجال إلى غير حدٍّ، فماذا عساه يبلغ نظر الفيلسوف حتى يذهب إلى ما هو أبعد من هذا؟ وأي فضاء يسَع أهل النظر وطلاب العلوم إن لم يسَعهم هذا الفضاء؟ إن لم يكن في هذا مُتَّسع لهم فلا وسعتهم أرض بجبالها ووهادها، ولا سماء بأجرامها وأبعادها!!

● **أصل ثالث من أصول الأحكام في الإسلام: البعد عن التكفير:**

هلاَّ ذهبت من هذين الأصلين إلى ما اشتهر بين المسلمين

---

(١) خرج بهذا القيد: تأويلات الباطنية وغُلاة الصوفية وأمثالهم، والتأويل طريق الخَلَف، والتفويض طريق السَّلَف، ولكن لا كما قال الأستاذ، بل مذهبهم إمرار النصوص على ظاهرها بلا تعطيل ولا تمثيل ولا تأويل، فنقول: استوى على العرش، لا كاستوائنا، كما أن علمه ليس كعلمنا، وكذا قُدرته إلخ. رشيد رضا. وأقول: التفويض هو مذهب أكثر السلف، والإثبات مع نفي التشبيه هو مذهب كثيرين أيضا، وهو الذي اختاره ابن تيمية. انظر كتابنا (فصول فى العقيدة بين السلف والخلف) نشر مكتبة وهبة.

وعُرف من قواعد أحكام دينهم، وهو: إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمِلَ على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر.

فهل رأيت تسامحًا مع أقوال الفلاسفة والحكماء أوسع من هذا؟ وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحُمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟ إذا بلغ به الحمق هذا المبلغ، كان الأجدر به أن يذوق حُكم محكمة التفتيش البابويَّة، ويُؤخذ بيديه ورجليه فيُلقى في النار.

أصل رابع في الإسلام: الاعتبار بسنن الله في الخلق:

يتبع ذلك الأصل الأول في الاعتقاد - وهو أن لا يعول بعد الأنبياء في الدعوة إلى الحق على غير الدليل، وأن لا ينظر إلى العجائب والغرائب وخوارق العادات - أصل آخر وضع لتقويم ملكات الأنفس القائمة على طريق الإسلام وإصلاح أعمالها في معاشها ومعادها، ذلك هو أصل: العبرة بسُنة الله فيمَن مضى ومَن حضر من البشر، وفي آثار سيرهم فيهم.

فممَّا جاء في الكتاب العزيز مُقرِّرًا لهذا الأصل: ﴿**قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**﴾ [آل عمران: ١٣٧]، ﴿**سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً**﴾ [الإسراء: ٧٧]، ﴿**فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ سُنَّةَ الأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَن**

﴿تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر:٤٣]، ﴿أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ [الروم:٩]، إلخ.

في هذا يُصرِّح الكتاب أن لله في الأُمم والأكوان سُننًا لا تتبدَّل، والسُّنن: الطرائق الثابتة التي تجري عليها الشؤون وعلى حَسَبِهَا تكون الآثار. وهي التي تسمى شرائع أو نواميس ويُعبَّر عنها بالقوانين، ما لنا ولاختلاف العبارات؟ والذي ينادي به الكتاب: أن نظام الجمعية البشرية وما يحدث فيها هو نظام واحد لا يتغيَّر ولا يتبدَّل، وعلى مَن يطلب السعادة في هذا الاجتماع: أن ينظر في أصول هذا النظام حتى يردَّ إليها أعماله، ويبني عليها سيرته، وما يأخذ به نفسه. فإن غفل عن ذلك غافل، فلا ينتظرنَّ إلا الشقاء، وإن ارتفع إلى الصالحين نسبُه، أو اتصلَّ بالمُقربين سببُه. فمهما بحث الناظر وفكَّر وكشف وقرَّر، أتى لنا بأحكام تلك السُّنن، فهو يجري مع طبيعة الدين، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه، ولا تنفر منه، فَلِمَ لا يعظم تسامحها معه؟)[1] اهـ.

وذكر الأستاذ الإمام أصلين آخرين من أصول الإسلام، هما: **الأول**: نفي السلطة الكهنوتية المتحكمة في ضمائر الناس. **والآخر**: الجمع بين الدين والدنيا.

---

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية للإمام محمد عبده صـ٥١ – ٥٥ طبعة دار المنار الثامنة ١٣٧٣هـ.

أصول النصرانية:

وقبل ذلك تحدَّث الإمام محمد عبده عن أصول النصرانية، وهل تتَّسع للعلم أو تضيق به؟ مُحتكما إلى مصادر النصرانية وأقوال رجالها، فذكر ستة أصول: الخوارق، السلطة الكهنوتية، ترك الدنيا، الإيمان بغير المعقول، الكتب المقدسة تحتوي علوم الدين والدنيا معا، التفريق بين المسيحين وغيرهم حتى الأقربين.

وسنكتفي بالاقتباس من كلام الإمام هنا: ما قاله في الأصلين: الأول والرابع. قال رحمه الله:

● الأصل الأول للنصرانية: الخوارق:

(أول أصل قام عليه الدين المسيحي، وأقوى عماد له هو: خوارق العادات. تقرأ الأناجيل فلا تجد للمسيح عليه السلام دليلا على صدقه إلا ما كان يصنع من الخوارق، وعددها في الإناجيل يطول شرحه. ثم إنه جعل ذلك دليلا على صحَّة الدين لمَن يأتي بعده، فجعل لأصحابه ذلك كما تراه في الإصحاح العاشر من إنجيل متَّى وغيره، إذا تتبعت جميع ما قال الأولون من أهل هذا الدين تجد خوارق العادات من أظهر الآيات، على صحة الاعتقادات، ولا يخفى أن خارق العادة هو الأمر الذي يصدر مخالفا لشرائع الكون ونواميسه، فإذا ساغ أن يكون ذلك لكل من علا كعبه في الدين لم يبق عند صاحب الدين ناموس يُعرف له حكم مخصوص.

زاد الإنجيل على هذا أن الإيمان ولو كان مثل حبة خردل كاف في خرق نواميس الكون، كما قال في الإصحاح السابع عشر من متَّى (١٠): (فالحق أقول لكم: لو كان لكم إيمان مثل حبَّة خردل لكنتم تقولون لهذا الجبل: انتقل من هنا إلى هناك فينتقل، ولا يكون شيء غير مُمكن لديكم)، وفي الحادي عشر من مُرقص (٢٣): (لأني الحق أقول لكم: إن مَن قال لهذا الجبل: انتقل وانطرح في البحر. ولا يشكُّ في قلبه، بل يؤمن أن ما يقوله يكون، فمهما قال يكون له (٢٤) لذلك أقول لكم: كل ما تطلبونه حينما تصلون فآمنوا أن تنالوه فيكون لكم).

فكل بحث يُؤدِّي إلى أن للكون شرائع ثابتة وأن للعلل أو الشرائط أو الأسباب أو الموانع أحكاما في معلولاتها أو ما شرطت فيه أو ما تسبَّب عنها، أو ما استحال وجوده لوجودها كان مُضادًّا لهذا الأصل في أي زمن. وقد كان كل علم من علوم الأكوان لا بدَّ فيه من هذا البحث، فكل علم مُضادٌّ لهذا الأصل، ثم إن صاحب الاعتقاد بهذا الأصل لا يحتاج إلى البحث في الأسباب والمُسببات، لأن اعتقاده في الشيء أن يكون وإرادته لأن يكون كافيان في حصوله، فهو في غنى عن العلم، والعلم عدو لما يعتقد. فما أصعب احتماله إذا جاء يزاحمه في سلطانه.

الأصل الرابع للنصرانية: سلطة الرؤساء الدينيين:

وبعد هذا الأصل أصل آخر، وهو: السلطة الدينية التي مُنحت للرؤساء على المرءوسين في عقائدهم، وما تُكنُّه ضمائرهم. وقد أحكم هذه السلطة ما ورد (١٦: ١٩) من إنجيل متَّى: (أُعطيك مفاتيح ملكوت السموات، فكل ما تربطه في الأرض يكون مربوطا في السموات، وكل ما تحلُّه على الأرض يكون محلولا في السموات)، وفي (١٨: ١٨) منه: (الحق أقول لكم: كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطا في السماء، وكل ما تحلُّونه على الأرض يكون محلولا في السماء).

فإذا قال الرئيس الكهنوتي لشخص: إنه ليس بمسيحي صار كذلك. وإذا قال: إنه مسيحي فاز بها. فليس المُعتقد حُرًّا في اعتقاده، يتصرَّف في معارفه كما يُرشد عقله، بل عينا قلبه مشدودة بشفتي رئيسه. فإذا اهتزت نفسه إلى بحث وقفها القابض على تلك السلطة. وهذا الأصل إن نازع فيه بعض النصارى اليوم، فقد جرت عليه النصرانية خمسة عشر قرنا طوالا)[1] اهـ.

أثر الأصول المسيحية في الحياة العلمية والفكرية:

ولم يكتف الإمام محمد عبده ببيان الأصول النظرية لكل من الدينين: الإسلام والنصرانية، بل ذكر ما أنتجته هذه الأصول

---

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية صـ٢٢، ٢٣.

في الواقع التاريخي، مُستشهدا بالوقائع الثابتة والمعروفة من تاريخ الديانتين، وتاريخ الأُمتين: الإسلامية والمسيحية، وخصوصا تاريخ أوربا، التي بلغت اليوم من الرُّقي العلمي ما بلغت، ويحاول بعضهم أن ينسب هذا إلى المسيحية.

هذا وكل الدارسين المُحققين يعلمون: أن المسيحية وتعاليمها المثالية في واد، والحضارة الأوربية أو الغربية في واد آخر، وشتَّان ما بينهما.

ولهذا قلت في بعض ما كتبت: إنها ليست حضارة المسيح ابن مريم، وإنما هي حضارة المسيح الدجال.

وأحيل القارئ الكريم إلى (الملاحق) في آخر الكتاب، ليقرأ عن (مقاومة النصرانية للعلم في التاريخ) (١).

* * *

(١) انظر: ملحق (٦).